



www.mixedmigrationhub.org

ملخص تنفيذي

شبابٌ مُحْتَجِرُونَ

مصيرُ الشَّبَابِ المُهَاجِرِينَ
وطالبي اللّجوءِ واللّاجئين
في ليبيا اليوم

الدّراسة الأولى

تمّوز، يوليو 2015

تلقي هذه الدراسة الضوء على الصورة المشينة لاحتجاز المهاجرين الشباب وطالبي اللجوء والأجانب في ليبيا، في يومنا هذا. واعتماداً على مقابلاتٍ مُتعمّقة تمّ إجراؤها مع 45 مُتجرباً (85 في المئة منهم كانوا أطفالاً غير مصحوبين أو كانوا يافعين)، تكشفُ هذه الدراسة عن نمطٍ ثابتٍ من الاحتجاز التعسفيّ لأشخاص يتمّ احتجازهم لأشهر في وقتٍ واحدٍ دون وجود أدنى أشكال الإجراءات القانونية وفي ظروفٍ وأوضاعٍ مزريّةٍ وضيقية. ويتمّ هذا الاحتجاز في منشآتٍ في شتى أنحاء البلاد، والتي أفادت التقارير بأنها واقعة تحت سيطرة السلطات الحاكمة أو قوات المليشيات. ويُعتقَد بأنّ العديد من الانتهاكات التي تحصل في مراكز الاحتجاز هذه، بما في ذلك من ادعاءاتٍ عن ممارسات عنيفة ووحشية، هي في بعض مراكز الاحتجاز الأكثر شهرة في ليبيا. وباعتبارها الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول وتقيم على وجه التحديد المحنة التي يعيشها اللاجئون المحتجزون وطلّبو اللجوء الشباب والأطفال المهاجرون في مراكز احتجاز المهاجرين الليبية، تُقدّم هذه الدراسة أيضاً معلوماتٍ آتية حول الوضع الراهن المخيم على البلاد. ويُعتبر حقّ الحرية والتحرر من الاحتجاز التعسفيّ هو من بين أهمّ الحقوق لكلّ البشر، وإنكار هذا الحقّ على النّسب ذاته، وخاصّة بالنسبة للفقراء غير المصحوبين ضعيفي الحال ولليافعين، هو أمرٌ مثيرٌ للقلق على نحوٍ كبير. كما أنّ عدم وجود إطارٍ إنسانيّ ومُنظّم للتعامل مع تدفقات الهجرة في ليبيا هو أمرٌ ومن دون أدنى شكّ يُشكّل عاملاً مساهماً في أعداد المهاجرين المتزايدة وطلّبي اللجوء والأجانب المستعدين للتضحية بحياتهم في عرض البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن الأمان في أوروبا.

خلفية

إنّ الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في سياق مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا، كانت ولا تزال قضية منذ سنوات. حيث أنّ ليبيا باعتبارها مركزاً إقليمياً وبوابة هجرة إلى أوروبا، لطالما تعرّضت للانتقادات من قبل مراقبي حقوق الإنسان لاتباعها سياساتٍ في إدارة الهجرة لا تستوفي أبداً المعايير الدولية الخاصة لهذه السياسات. تقوم هذه الدراسة بتحديث الوضع وتجذبُ بأنّ وضع ليبيا المتفتت الحاليّ والفوضى التي تعم البلاد تشكل تربة خصبة أكثر من أيّ وقتٍ مضى للانتهاكات التي تطلّ المهاجرين والأجانب، بمن فيهم الأطفال والشباب.

بدأ العمل على هذه الدراسة منذ العام 2014، واستمرّ إلى شهر شباط، فبراير، من العام 2015؛ وتمّ فيها استخدام منهجية نوعية شملت على إجراء مقابلاتٍ مكثفة مع مهاجرين ولاجئين فور مغادرتهم ليبيا ووصولهم إلى أوروبا. لقد تمّ إجراء هذه المقابلات في مواقع بحثية في المدينة الفرنسية كاليه، وصقلية في إيطاليا، وفي مالطا والمملكة المتحدة، وخصّصت هذه المقابلات بالدرجة الأولى على من هم دون سنّ الـ18 عاماً، والشباب بين 18 إلى 25 عاماً، ممّن تعرّضوا للاحتجاز في السنتين اللتين سبقتا تاريخ بدء العمل على هذه الدراسة؛ أي منذ شهر تشرين الثاني، نوفمبر، من العام 2012 وصاعداً. وقد تمّ إيلاء أولويةٍ للمهاجرين والأجانب من شمال شرق إفريقيا (إريتريا وإثيوبيا والصومال والسودان) على أهمّ ذوي أهمية خاصة، إذ أنّهم موضوع عملية بحثية أوسع حول مسارات الهجرة الشمال-شرق إفريقيا، والتي يتمّ إجراؤها من قبل المنظمات المكلفة المشاركة في فريق العمل المعني بالهجرة المختلطة في شمال إفريقيا.

لقد ركّزت الدراسة على قضايا الاحتجاز من قبل «الجهات الحكومية» ولو مع الاعتراف بأنّ محدّدات ما هي الأطراف الحكومية والأطراف غير الحكومية هي إلى حدّ ما غامضة وغير واضحة المعالم بسبب الوضع الراهن المسيطر على البلاد، حيث هناك حكومتان متنافستان، تسعى كلّ واحدة منهما إلى السّلطة والشرعية، وكتلتهما مدعومتان من قبل مجموعاتٍ مسلّحة. وتُسيطر «فجر ليبيا»، وهي تحالفٌ لمجموعة من المليشيات الإسلامية العسكرية مع حلفائها، على العاصمة الليبية طرابلس في غربي البلاد، وذلك منذ شهر آب، أغسطس، من العام 2014، مُطيحة بذلك بالحكومة الليبية المعترف بها دولياً في مدينة طبرق في شرقي البلاد. ويتسابق كلّ من الطرفين لكسب الحلفاء من بين عددٍ لا يُحصى من المليشيات المسيطرة على مناطقٍ مختلفة من البلاد.

وعلى هذا النحو، يُقصدُ عندما يُذكر «الاحتجاز من قبل الجهات الحكومية» على أنّه الاحتجاز من قبل الجهة الحكومية التي تسيطر على مكان ما في البلاد، سواءً أكانت هذه الجهة تمثّل حكومة «مُعترفًا بها»، أو الحكومة التي تحكم فعلياً، أو المليشيات المسيطرة على مناطقٍ مختلفة من البلاد. هذا ويفيد الـ45 شخصاً الذين تمّت إقامة المقابلات معهم قيد البحث، بأنّه تمّ احتجازهم من قبل السلطات (الشرطة أو العسكر)، وبنوا ما تذكّروه على الزبيّ الرسميّ أو المركبات، والمرافق وشارات هؤلاء الأشخاص، وتمّ اقتيادهم إلى ما يبدو أنّه 18 مرفقاً مختلفاً للاحتجاز. هذا فضلاً عن أنّ عمليّات الاحتجاز من قبل الأطراف غير الحكومية (كالمهجرين والمتهجرين والعصابات المتشكّلة من قبل مدنيين) هو أمرٌ شائع الحدوث أيضاً. لقد جمعت هذه الدراسة معلوماتٍ حول هذه التجارب، ولكنها لا تُدرجها في التحليل الرئيسيّ.

النتائج

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج استناداً إلى البيانات الأولية حول الجوانب التالية: دوافع الهجرة؛ خطّ الرحلة إلى ليبيا؛ ظروف وأوضاع مراكز الاحتجاز؛ وأخيراً الحياة بعد الاحتجاز.

دوافع الهجرة:

لقد أعطى الأشخاص الذين شملتهم المقابلات أسباباً مختلفة وراء مغادرتهم لديارهم بحسب المكان الذي جاء منه كلّ منهم. فقد أفاد أولئك الآتون من

شمال شرقي إفريقيا بأن الأسباب أغلبها كانت سياسية؛ أعمال العنف والصراعات. هذا حيث أشار العديد منهم إلى الاضطهاد الذين هم أنفسهم ضحية له، أو عائلاتهم. أما الصورة من غرب إفريقيا فهي مخالفة لذلك، حيث يفيد تقريباً كل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن الأسباب الرئيسية الكامنة وراء مغادرتهم لأوطانهم كانت التوترات العائلية والصعوبات بين الأشخاص. ويقول القاصرون أنهم تركوا أوطانهم بشكل فردي ومن دون أفراد عائلاتهم، وذلك لأنهم شخصياً كانوا قد واجهوا التهديدات والمضايقات الوشيكة؛ هذا علماً أن عائلاتهم لم تستطع أن ترسل أكثر من شخص واحد، أو لأنهم كانوا أيتاماً، فكان عليهم أن يتدبروا أمورهم بأنفسهم.

الرحلة إلى ليبيا:

غالباً ما تكفل أفراداً من العائلة بتقديم الدعم المالي للرحلة. فالقادمون من شمال شرق إفريقيا تلقوا مبالغ مالية من أقاربهم في الشرق الأوسط أو أوروبا على نحو متكرر. كما وقد تلقى من تمت مقابلتهم من غرب إفريقيا أيضاً الدعم العائلي، ولكن إلى حد أقل، ولم يُشر أي منهم إلى أية مساعدات من الخارج. لقد كان السفر والعبور عبر الصحراء الكبرى شاقاً إلى أبعد الحدود، حيث أفاد المهاجرون والألاجئون بأنهم اضطروا إلى السفر لأيام متواصلة من دون ما يكفي من الغذاء والماء، وفي حرّ النهار الحارق والبرد القارس في الليل. كثيراً ما واجهوا طلب المزيد من المال وممارسات العنف من قبل المهربين وبعض من قبائل الصحراء. لقد واجت النساء خطر الاعتداءات والعنف الجنسي. وعند الوصول إلى ليبيا، كان هؤلاء المهاجرون وطالبي اللجوء يتعرضون مباشرة في بعض الحالات للاحتجاز من قبل المهربين الذين يبعون ابتزازهم للحصول على المزيد من المال منهم. وإبان إطلاق سراحهم، قالوا بأنهم قاموا بكسب رزقهم من خلال القيام بأعمال كالبنا وغسيل السيارات، بيد أنهم لاقوا مخاطر الحياة على نحو يومي نظراً لخطر التعرض للعنف بشكل دائم، فضلاً عن الابتزاز من قبل العصابات المدنية في ليبيا.

ظروف الاحتجاز:

وصف من تم إجراء المقابلات معهم من المهاجرين وطالبي اللجوء بأن عملية الاحتجاز تمت بشكل فجائي وبصورة تعسفية أثناء ذهابهم لأعمالهم اليومية. هذا وقد كانت أسباب الاحتجاز، إن تم إعطاء أية أسباب، هي عادة الدخول «غير الشرعي» أو عدم حيازة أوراق، غالباً وثائق الهوية أو أحياناً البطاقات الصحية. وغالباً ما ترافقت عمليات الاحتجاز بالعنف. ولم يُفد أي من هؤلاء المهاجرين والألاجئين بحصول حتى ولو حادثة واحدة ضمن إطار قانوني من حيث إبلاغهم بحقوقهم أو التمكن من الحصول على محام. لم يُسمح لهم إلا بالاتصال بالعائلة أو الأصدقاء فقط لطلب المزيد من المال، ليدفعوا ثمن إطلاق سراحهم؛ لم يتمكنوا من طلب اللجوء، ولم يُعرض على أي منهم أي دعم للعودة للوطن. وقد طالبت مدّات الاحتجاز لأغلب هؤلاء المهاجرين والألاجئين لشهور عديدة.

الأوضاع في أماكن الاحتجاز:

وُصفت الأوضاع في مراكز الاحتجاز بشكل متكرر على أنها يرثى لها؛ تم الإبقاء على الرجال والنساء كل على حدة، ولكن غالباً ما تم احتجاز الصبيان غير المصحوبين مع ذكور بالغين غير معروفين. ممارسات العنف والضرب كانت أموراً شائعة الحدوث، وكذلك الأمر بالنسبة للعنف الجنسي من قبل الحراس، الأمر الذي كان خطراً مستمراً تواجهه النساء المحتجزات. ولم يكن هناك أي منفذ للشكوى أو ملاذ لطلب العون. هذا فضلاً عن أن الطعام كان عادة بكميات غير كافية؛ حيث أفادت غالبية المهاجرين والألاجئين بأنهم كانوا يحصلون على وجبة واحدة صغيرة باليوم الواحد؛ كانت المرافق الصحية في أوضاع يرثى لها؛ حيث كانت المراحيض قذرة وغير كافية من حيث العدد، وكانت إمكانية الاستحمام وتبديل الملابس نادرة. كما أفادت غالبية من تمت مقابلتهم بأنهم ناموا في حجرات مكتظة بالأشخاص من دون أسرة أو أفرشة. واقتصر الحصول على متنفس على الأوقات التي يخرج فيها الناس ليقوموا بالأعمال غير مدفوعة الأجر لمنفعة موظفي مراكز الاحتجاز أو لموظفين خارجيين. هذا وكان هناك دائماً شح في العلاج الطبي. إن هذا النوع من الأوضاع التي يُفاسيها المهاجرون والألاجئون وُجدت أيضاً في مراكز احتجاز المهاجرين الرئيسية، في سهبا وأبو سليم وبرك الشاطئ وغريان؛ وقد تمت زيارة هذه المرافق من قبل الوكالات الدولية، على حد إفادات المحتجزين، الأمر الذي أكسبها وضعا مكشوقاً للمعايير والمتطلبات الدولية.

الحياة بعد مركز الاحتجاز:

قال العائدون بأنهم تمكنوا من مغادرة مراكز الاحتجاز إما عبر دفع رشوات طائلة أو هرباً أو ببساطة بأن يُسمح لهم بالمغادرة برغبة من الحراس. أحياناً قام السكان المحليون بتأمين خروج المحتجزين مقابل أن يعملوا لديهم من دون أجور. بيد أن المهاجرين والألاجئين لطالما كانوا عرضة لإعادة الاحتجاز بعد أن تحرروا، ولكن هذا الأمر لا يبدو بأنه يحدث كثيراً كما كان في الماضي، قد يعود السبب في ذلك إلى أن هؤلاء المهاجرين والألاجئين يشعرون بسرعة بالرحل على متن القوارب العابرة للبحر الأبيض المتوسط بغية الوصول إلى السواحل الأوروبية. وعند وصولهم إلى أوروبا يعتمد مصير المهاجرين وطالبي اللجوء والألاجئين على المكان الذي يتواجدون فيه. فأولئك الذين لديهم أوضاع هجرة غير محلولة يواجهون مستقبلاً غير واضح وصعب للغاية، وخاصة إن كانوا يعيشون دون دعم في معسكر «الغابة» في كاليه الفرنسية، أو في أماكن أخرى. وبوابة الأطفال واليافعون خطر التعرض للاستغلال من قبل عصابات الجريمة المنظمة المتواجدة في أوروبا. في حين أن الذين كانوا قد حصلوا على نوع ما من الأوضاع الحمية في أوروبا بدأ أنهم مضوا في متابعة حياتهم وبدأوا يسعون نحو متابعة العلم واكتساب المهارات اللغوية والعمل سعياً نحو بناء مستقبل جديد لأنفسهم. ويستمر بعض هؤلاء الذين سبق احتجازهم بتحمل الأعباء والآثار النفسية المترتبة على التجارب الشاقة التي مروا بها، في حين أن عدداً كبيراً منهم يقولون بأنهم لا يعانون من أية آثار دائمة.

الاستنتاجات

بينما تُشيرُ الشَّهادَاتُ المأخوذة إلى وقوع انتهاكاتٍ صارخة للقانون الدَّوليِّ لحقوق الإنسان، فإنَّ التَّحدِّي الحاليَّ في ليبيا هو معرفة من هم المسؤولون عن مثل هذه الانتهاكات. ونظرًا للاختيار الذي تشهده البلاد من حيث القانون والنظام والأزمة السياسيَّة المستمرة والاحتلال المسلَّح بين الميليشيات، فضلًا عن تفكُّك البلد إلى مناطق مُسيطرٌ عليها من قبل «حكومتين» مُختلفتين ومليشيات مُتعدِّدة، فإنَّ التسلسل القياديِّ والسيطرة على مُختلف مراكز الاحتجاز التي تتمُّ فيها عمليَّات الاحتجاز غير الشرعيَّة هي ذات طبيعة غير واضحة. تُدكَر السُّلطات والمليشيات التي تُسيطر على مناطق مُختلفة من البلاد بأنَّ الممارسات التي تقع في مراكز احتجاز المهاجرين التي تمَّ كشفها عبر هذه الدِّراسة هي بمُحملها مُخالفات وحقوقات للقانون الدَّوليِّ لحقوق الإنسان، وذلك بطرقٍ مُختلفةٍ هي كالآتي:

- إنَّ الاحتجاز لأسباب مُتعلِّقة بالمهجرة هو أمرٌ يجبُ ألا يكون إلزاميًّا أو تلقائيًّا؛ يجبُ أن يكون ملاذًا أخيرًا، ويُسمحُ به فقط للمدَّات قصيرة من الزمن، وعندما لا يكون هناك أي إجراء آخر أقل تقييدًا في الأفق.
- إنَّ السُّلطات مُلزِمة بإقامة افتراضٍ لصالح الحرِّيَّة؛ أن تقوم بالنظر في الإجراءات البديلة لإجراء الاحتجاز، وأن تقوم بإجراء التقييمات الفرديَّة وأن تطبِّق الإجراءات الأقل تقييدًا وتدخُّلاً.
- إنَّ الأسباب التي يتمُّ تقديمها لتبرير أعمال الاحتجاز يجبُ أن يتمَّ تحديدها بشكلٍ واضحٍ جدًّا وأن ترد بشكلٍ شاملٍ في التشريع.
- إن قامت سلطة ما باللجوء إلى الاحتجاز لأغراض مُتعلِّقة بالمهجرة في حالة فرديَّة، كإجراء ملاذٍ أخير، فإنَّ هذا يُؤخذُ بعين الاعتبار فقط عندما يُخشى أن يلجأ هذا الفرد إلى التَّواري والاختفاء أو إن شكَّك هذا الفردُ خطرًا على أمنه شخصيًّا أو على الأمن العام.
- ينبغي أن لا يتمَّ تنفيذ الاحتجاز الإداريِّ كإجراء عقابيٍّ لانتهاك قوانين وأنظمة الهجرة، إذ أنَّ هذه الانتهاكات ينبغي أن لا يتمَّ اعتبارها جرائم جنائيَّة.

إنَّ هذه المتطلَّبات هي من أبسط الشُّروط الرئيسيَّة المطلوب اعتمادها لدى احتجاز غير المواطنين كما هو منصوصٌ عليه في القانون الدَّوليِّ، مُذ أنَّ الحقَّ في الحرِّيَّة والتحرُّر من الاحتجاز التعسفيِّ هو من بين أهمِّ الحقوق الأساسيَّة لكلِّ البشر. إنَّ الحاجة الماسَّة لوضع إطار عملٍ مُنتظمٍ وإنسانيٍّ لإدارة تدفِّقات الهجرة في ليبيا يأخذ مكانة من الأهميَّة هي أكبر منها في أيِّ وقتٍ مضى. هذا إذ ليسَ هناك أدنى شكٍّ من أنَّ غياب وجود هكذا نظامٍ هو عاملٌ يُسهمُ في الأعداد المتزايدة من المهاجرين وطالبي اللجوء والألاجئين الذين يسعون إلى الهرب من ليبيا والوصول إلى برِّ الأمان في أوروبا. هناك أعدادٌ قياسيَّة وغير مسبوقة من المهاجرين وطالبي اللجوء والألاجئين الذين يشرون بمهذ الرِّحل المخفوفة بالمخاطر عبر البحر الأبيض المتوسِّط؛ ففي فضاء عطلة أحد أسابيع شهر أيار، مايو، من العام 2015، وحدها قام خفر السواحل الإيطاليَّة بإنقاذ حوالي 6000 مهاجرٍ ولاجئ. إنَّ الاحتجاز الشائع في ليبيا لغير المواطنين وفي ظروف مروعة، هو بعيدًا عن كونه عاملاً رادعًا لدخول البلاد، يبدو بأنَّه عاملٌ يُسهمُ على نحوٍ كبيرٍ في رغبة النَّاس بالمغادرة بأيِّ ثمنٍ من الأثمان. إنَّ ليبيا؛ هذا البلد الذي كان يومًا مقصدًا للمهاجرين والألاجئين؛ مكانٌ فيه الكثير من الفرص الاقتصاديَّة والأمان، يُعتبرُ الآن نُقطة انطلاقٍ في أحسن الأحوال، وفي أسوأها يُعتبرُ مكانٌ يُسعى للفرار منه بأيِّ ثمنٍ كان.

من وجهة نظر المهاجرين والألاجئين أنفسهم، إنَّ الاحتجاز ومراكز الاحتجاز ليست إلا واحدة من المتاعب والآلام التي تواجههم ويُعانون بسببها في مسيرة سعيهم للأمان والأمن والفرص في الحصول على حياة أفضل. تُسلطُ هذه الدِّراسة الضوء على القدر الكبير من الشجاعة والبراعة والعزم التي يتحلَّى بها هؤلاء المهاجرون وطالبي اللجوء والألاجئون البافعون إذ يشقون طريقهم عبر شمال إفريقيا وجنوب الصَّحراء الإفريقيَّة الكبرى، فارِّين من الأسر والوحشيَّة، ومُتعلِّبين على الكثير من الصَّعاب في مسيرتهم هذه.